

# الاصفاء الى المجتمعات المحلية: تعزيز الثقة بالمشاركة السياسية أساس للتغيير

## انتخابات ٢٠٢٢

آذار - نيسان - أيار



# الاصغاء الى المجتمعات المحلية: تعزيز الثقة بالمشاركة السياسية اساس للتغيير

## انتخابات ٢٠٢٢

### 1- مقدمة

في هذا التقرير الفصلي لما قبل الانتخابات النيابية اعتمدت مهارات تقنية "الاصغاء الى المجتمعات المحلية" لجمع ما يتداوله الناس عن الانتخابات عبر قنوات التواصل الاجتماعي المفتوحة والمغلقة. وما يتداوله الناس من آراء وما يعبرون عنه من مواقف ازاء هذه الانتخابات او ما يتداولونه من معلومات مغلوبة او شائعات يجري الترويج لها. كما تم جمع المعلومات عبر اجراء ١٣ مجموعة تركيز في مناطق لبنانية متعددة شملت التالي: البقاع (٣ مجموعات تركيز)، عكار (مجموعة تركيز واحدة)، النبطية (٣ مجموعات تركيز)، الشمال (مجموعتا تركيز)، الجنوب (مجموعتا تركيز)، جبل لبنان (مجموعة تركيز واحدة) وبيروت (مجموعة تركيز واحدة). احتوت قاعدة البيانات في فترة الرصد على ٨٧٠٨ خبرا وشائعة ادخلت الى قاعدة البيانات. وتحققت مهارات نيوز من اكثر من ٦٥ شائعة ومعلومة مغلوبة حول الانتخابات.

بدا تفاعل الناس مع الانتخابات فاترا في آذار، الناس متعبون من الازمة الاقتصادية والهم المعيشي يطغى على احاديثهم، وسط عدم وضوح التحالفات والتشكيك في امكانية اجراء الانتخابات. في نيسان مع البدء باعلان تشكيل اللوائح، بدا الناس كأنهم يلتحقون بقطار الانتخابات، ليس للتعبير عن حماسهم للانتخابات كمحطة للتغيير بقدر ما هو لتأمين خدمات مباشرة لهم لقاء التصويت في المقابل. وترافق الاقبال على طلب الخدمات المباشرة مع اخبار كثيرة متداولة عن طبيعة المساعدات التي بدأ المرشحون بتقديمها. ويسجل ان الاكثر حماسة للانتخابات كان مناصرو الاحزاب الذين انخرطوا في تمجيد الحزب الذي ينتمون اليه وفي شتم الخصم. مصطلحات وذكرى الحرب الاهلية تم استحضارها في خطاب المرشحين والناخبين الحزبيين على السواء.

في الاخبار والمواقف التي تداولها الناس في قنوات التواصل الاجتماعي ومجموعات التركيز التي رصدتها مهارات بدا الناس غير متفائلين ان التغيير سيحدث فرقا في الانتخابات لاسيما ان القوى التغييرية او الجديدة على المشهد السياسي لم توحد جهودها كما كان ينأمل الناس، كما لم يتسن للناخبين التعرف إليهم، او حتى معرفة خلفياتهم وافكارهم وبرامجهم الانتخابية.

اما في ايار فقد اخذ تفاعل الناس يزداد اكثر ولكن على قاعدة شد العصب الطائفي. واخذت تتراجع وتيرة التشكيك في عدم القدرة على تنظيم الانتخابات وتأمين المستلزمات اللازمة للقيام بها او حتى التشكيك بالارادة السياسية لاجرائها ولاسيما أن الانتخابات ستجرى بعد موجة الاحتجاجات الشعبية



في ١٧ تشرين ٢٠١٩ وبعد تدهور الوضع الاقتصادي وحدث انفجار مرفأ بيروت. في شهر ايار تداول الناس في استطلاعات الرأي التي اسهمت في تضليل الرأي العام لاسيما ان مضمونها كان يشكك في امكانية ان تحدث هذه الانتخابات تغييرا. استطلاعات الرأي هذه كانت توضع في التداول العام على نطاق واسع وبطرق عديدة قبل الانتخابات وخلال عملية الاقتراع. غابت المعايير عن نشر استطلاعات الرأي بمخالفة صريحة للقانون الانتخابي وراحت الاستطلاعات تروج لاستحالة وصعوبة حدوث أي تغيير في الأجواء السياسية وفي نتائج الانتخابات، ما شكل تضليلا للناخبين. كما شددت هذه الاستطلاعات على تشرذم وغياب تضامن أحزاب الثورة في لوائح محددة لشد العصب الطائفي في المناطق الحزبية الكبرى والتي شهدت منافسة حاسمة مع لوائح التغيير.

وفي الخلاصة، ان فريق مهارات سعى عبر تطبيق هذه التقنية الى متابعة ما يتداوله الناس حول الانتخابات ومشاعرهم ازاءها لرصد مزاج الناس من الانتخابات، كتجربة اولية (pilote project) ستسعى مهارات الى تطويرها للمساعدة في وضع نظام تنبيه اولي يساعد في فهم نظرة المواطنين الى الانتخابات اذا ما كانت ايجابية او سلبية ويساعد الجهات المعنية بالانتخابات والاصلاح الانتخابي من الرد على تطلعات المواطنين في هذا الموضوع عبر وضع خطط تواصل عامة تساعد في تغيير نظرة المواطنين الى الانتخابات كمحطة ديمقراطية اسياسية لمحاسبة السلطة ويمكن ان ينتج عنها تغيير ومحاسبة.

ان التشكيك في عدم حصول الانتخابات ناتج عن عدم ثقة بالدولة وشعور بالمجهول رغم ان المسؤولين الحكوميين كانوا يذكرون في خطاباتهم انهم ملتزمون باجراء الانتخابات في موعدها. واضح ان عامل الثقة بكلام المسؤولين وعامل الثقة مع الدولة غير موجود ومبرر، ويحتاج الى مزيد من الجهود من قبل المسؤولين ليبرهنوا انهم أهل ثقة.

كما ان التشكيك في القدرة على التغيير عبر المشاركة في الانتخابات كان مسيطرا على مشاعر الناس قبل الانتخابات. فهذه النظرة السلبية لعدم القدرة على خرق النظام القائم تؤثر على نسبة المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية، وقد غذت هذه النظرة السلبية كثرة التحليلات واستطلاعات الرأي غير الشفافة التي عززت هذه النظرة السلبية في عدم القدرة على التغيير. وهذا الامر يحتاج الى عمل توعوي مكثف على اهمية المشاركة السياسية ومنها الانتخابات كمحطة أساسية دورية للتغيير والمساءلة. والعمل ايضا في مجال التربية الاعلامية ورفع الوعي على مواجهة وكشف التضليل الإعلامي.

ولا بد من التشديد على اهمية التحقق من المعلومات ولاسيما في وقت الانتخابات، اذ ان المعلومات الخاطئة غالبا ما يتداولها الناس على انها حقائق، ولا بد من العمل على تحصين نزاهة المعلومات المتوافرة في فترة الانتخابات، لتجنب التضليل الاعلامي.

ومن المهم الاشارة الى ان اغلب الشائعات المتداولة في فترة ما قبل الانتخابات كانت ذات طابع قانوني ويدل على مدى ضعف الثقافة القانونية وضرورة زيادة الوعي القانوني والتثقيف حول قانون الانتخابات.



ومن الملفت ايضا الدور الذي يمكن ان يلعبه المواطنون في المحافظة على نزاهة وديموقراطية الانتخابات، اذ ان انخراطهم في رصد المخالفات يوم الانتخابات وتفاعلهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي يسهم في تحصين العملية الانتخابية ونزاهتها ولاسيما لناحية توثيق المخالفات والتداول بها ولا بد من تشجيع المواطنين على استخدام الاليات المتاحة لتسجيل المخالفات والشكاوى، وعدم الاكتفاء فقط بالتداول بها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

والجدير ذكره ان هذا التقرير الفصلي لما قبل الانتخابات يأتي في إطار مشروع "شراكة" الذي تقوم به مؤسسة مهارات والجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات (LADE) بدعم من السفارة الهولندية، ويغطي الفترة الزمنية الممتدة من اول اذار ٢٠٢٢ إلى ٣٠ أيار 2022. وتهدف سلسلة التقارير هذه إلى مراقبة ديموقراطية العملية الانتخابية عبر تجميع ما يتم تداوله من شائعات، تصاريح سياسية وأخبار مغلوطة ومضللة في كافة المناطق اللبنانية وتحليل هذه البيانات. ثم يقوم فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" من التحقق من صحة هذه الشائعات ليعاد نشر المعلومات المدققة.



## 2- منهجية الرصد

بنت مهارات على تجربتها في رصد الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في فترة الانتخابات، لتوسيع قاعدة جمع المعلومات حول الانتخابات لتشمل ما يتداوله الناس في مجتمعاتهم المحلية من اخبار مغلوبة وشائعات ومواقف حول الموضوع. ولهذه الغاية، اعتمدت هذه الدراسة تقنية "الاصغاء الى المجتمعات المحلية" Social Listening بهدف رصد وجمع المعلومات المتداولة حول العملية الانتخابية في هذه المجتمعات على الصعيد المحلي لاسيما عبر التطبيقات المغلقة مثل واتساب او على مواقع التواصل المفتوحة او ما يتداوله الناس في ما بينهم. أيضا، اعتمدت مهارات تقنية جمع المعلومات من خلال مجموعات التركيز والمقابلات المباشرة مع أفراد من مختلف المناطق اللبنانية. ونظم فريق عمل هذا المشروع المقابلات وجمع الشائعات والمعلومات المتداولة محلياً ووفرها في قاعدة بيانات خاصة منظمة وفق نوع المعلومات المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، درجة انتشارها، وتصنيفها، ما يساعد على تحليلها واختيار الأكثر تداولاً منها للتحقق من صحتها.

وبعدها يقوم فريق الرصد في مهارات بتحليل هذه البيانات للوقوف عند أبرز ما يتداوله المواطنون لتحديد ما يعتبر معلومات مغلوبة ومضللة أو خطاب كراهية. ويتعاون فريق المراقبين مع فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز، الموقع الاخباري الذي تحتضنه مهارات، لاحالة أكثر الشائعات تداولاً للتحقق من صحتها.

وتضم وحدة التحقق من المعلومات صحافيين وصحافيات مدربين على أدوات وأساليب وتقنيات التحقق من المعلومات ويتم نشر نتائج التحقق من المعلومات من خلال تقارير تتبع منهجية واضحة لقياس صحة المعلومات المتداولة، وذلك في قسم التحقق "factometer" في مهارات نيوز وهو عضو في IFCN الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات. ويساهم فريق العمل في إعادة نشر المعلومات المدققة باستخدام القنوات نفسها التي تم تداول المعلومات المغلوبة عبرها من أجل انتشار أوسع.



## نتائج شهر آذار ٢٠٢٢

### - نتائج الرصد وتحليلها: تفاعلات الناس مع الانتخابات لم تبدأ

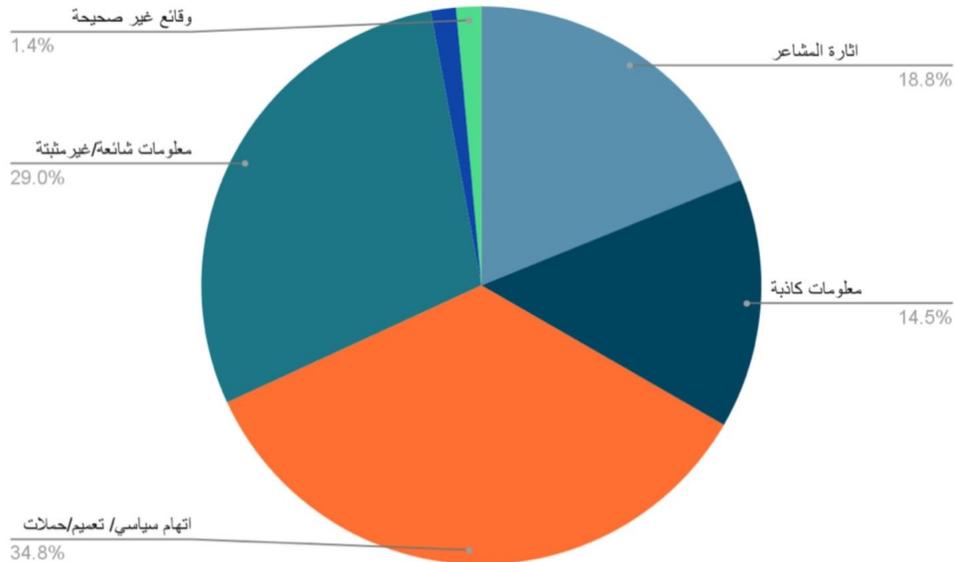
اظهرت البيانات التي تم رصدها في شهر آذار ٢٠٢٢ من خلال تقنية الاصغاء الى المجتمعات المحلية Social listening، عدم تفاعل الناس مع أي حدث مرتبط بالانتخابات المقبلة مقارنة بانتخابات ٢٠١٨.

وفي تحليل لقاعدة البيانات المرصودة من شائعات وأخبار مغلوبة تمت مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بينت التالي:

- هيمنت الاتهامات السياسية والتعميم في تفاعلات الناخبين بنسبة (٣٤.٨٪)

- تم تداول المعلومات الشائعة وغير الدقيقة بنسبة (٢٩٪) يركز مضمونها على اما التشهير او تمجيد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات.

وشكلت المعلومات الكاذبة نسبة (١٤.٥٪) من العينة المرصودة، وبلغت الوقائع غير الصحيحة نسبة (١.٤٪) والتفاعلات لإثارة المشاعر (١٨.٨٪).



## خطابات المرشحين تركز على استمالة عواطف الناخبين

بينت البيانات المرصودة أن خطابات المرشحين تمحورت حول مواضيع أكثرها كان مرتبطاً بالانتخابات، الحياد، الأموال والسياسات النقدية، انفجار مرفأ بيروت. ركز المرشحون خطاباتهم خلال حملاتهم الانتخابية على هذه المواضيع بغية استمالة عواطف الناخبين وكانت هذه التصريحات بمعظمها آراء غير مستندة على وقائع ويمكن وضعها في إطار الترويج السياسي.

وعلى الرغم من اهتمام الناس بهذه المواضيع الا ان التفاعل مع هذه التصريحات والخطابات كان قليلاً، التفاعل الاعلى اتى من قبل الحزبيين دعماً لأفكار الأحزاب التي ينتمون إليها.

من خلال رصد تصاريح المرشحين وتفاعلات الناخبين عبر تطبيق تويتر، يحدد المخطط أدناه الهاشتغات الأكثر تداولاً بين الرأي العام بحسب البيانات المرصودة ومنها: انتخابات ٢٠٢٢، وهلق شو، كشف الحسابات، كلن يعني كلن...

## انتخابات 2022

كلن\_ يعني\_ كلن  
كواليس\_ السياسية

ما\_ منساوم

الجيش\_ خط\_ احمر

ما\_ تصوت\_ قوات

نحننا\_ فينا

يدك\_ عن\_ لبنان

بتفرق\_ ع\_ وطن

الحرية\_ قرار

بنين\_ انتخابات\_ الخيارات

رح\_ تندموا

حزب\_ ضد\_ الله

سد\_ المسيلحة

Face the people

تحالفكم\_ فضحكم



## المشاكل اليومية والنقمة على السياسيين هي الأولوية

تهيمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اليومية وسوء الأحوال على خطاب الناخبين وتشكل أولوية عند أغلب المواطنين. لذا برز غياب شبه كامل لانخراط وتفاعل المجتمعات المحلية مع الحملات الانتخابية والمعارك السياسية كما وبرزت نقمة على الأحزاب التقليدية والسياسيين عبر وسائل التواصل الاجتماعية على تويتر، فيسبوك، تيك توك وانستاغرام والخاصة كتطبيق واتساب. أظهرت البيانات التي تم جمعها ان العملية الانتخابية على الصعيد المحلي لم تبدأ بعد، لاسيما مقارنة بالانتخابات الماضية عام 2018 التي بدأت فيها المعركة الانتخابية والمعارك السياسية بين المرشحين قبل أشهر من الانتخابات بحسب المراقبين الذين رصدوا الانتخابات الماضية.

## الخوف من عدم القدرة على التغيير هو أساس عدم المشاركة

غابت مواقف الناخبين السياسية حول القوى التغييرية الجديدة الذين ترشحوا الى الانتخابات بالرغم من ان هؤلاء الناخبين كانوا من داعمي تظاهرات 17 تشرين الأول 2019. ويفسر المراقبون هذا الغياب بسببين: الأول خوفهم من ان يعيد التاريخ نفسه مع انتخاب الطبقة السياسية الحالية والثاني يكمن في غموض وضبابية مشهد مرشحي قوى التغيير.

## الخوف من الإلغاء السياسي عند الطائفة السنية

برزت ردات فعل طائفية في بعض تفاعلات الناس في المناطق الانتخابية ذات الطابع السني في أجواء من الخوف بين الوجود والغاء، وذلك كنتيجة لإعلان الرئيس سعد الحريري الممثل الأساسي للطائفة السنية وتيار المستقبل تعليق العمل السياسي في لبنان وعدم خوض الانتخابات النيابية المقبلة مع تأييد سني جماعي لهذا الموقف، وخصوصا في ظل غياب منافسات سياسية قوية تمثل الطائفة.

## تمويل الحملات الاعلامية لم يبدأ بعد

ان الحملات الانتخابية التي اعتاد المرشحون القيام بها قبل الانتخابات تأخرت مقارنة مع انتخابات 2018 بحسب المراقبين الذين واكبوا الانتخابات الماضية. وقد يكون السبب النقص في تمويل الحملات وعدم استخدام اموال الاحزاب بعد في الحملات الاعلامية ما يرجح احتمالية سيناريو شراء الأصوات قبيل فترة الانتخابات.



## التحقق من أخبار مغلوطة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برزت ٣ أخبار تم تداولها في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما لناحية استغلال المؤسسات العامة للترويج والدعاية السياسية وترشح نواب مدعى عليهم في قضية انفجار مرفأ بيروت:

### **الخبر الأول: تعليق البلديات لافتات حزبية**

تم تداول فيديو بتاريخ 14 كانون الأول 2021 عبر تطبيق "تيك توك" يظهر اعتراض مواطنين في بلدة المرج على تركيب لافتة باسم "أهالي بلدة المرج" مناصرة للرئيس سعد الحريري من قبل البلدية تحضيراً للانتخابات النيابية. يطرح هذا الفيديو اشكالية قانونية تعليق البلديات اللافتات الحزبية. قام فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز بمراجعة القوانين الانتخابية لهذه الناحية.

وتبين ان نص المادتين 76 و 77 من قانون الانتخابات لا تجيز لموظفي الدولة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات الترويج الانتخابي لمصلحة مرشح أو لائحة كما ويتوجب على البلدية باشراف السلطات المختصة تحديد الأماكن المخصصة لتعليق الإعلانات الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية. إذا فان هذا الفيديو يوثق مخالفة لقانون الانتخابات، مما يعرض البلدية للمساءلة والمحاسبة من قبل هيئة الإشراف على الانتخابات بحسب المادة 19 من القانون.

### **الخبر الثاني: قانونية ترشح المدعى عليهم**

تم رصد تفاعل المواطنين على الصعيد المحلي في عدة مناطق عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع حراك أهالي ضحايا المرفأ الرافض لقرار حركة أمل في إعادة ترشيح النائب علي حسن خليل في محافظة الجنوب قضاء مرجعيون، والنائب غازي زعيتر في محافظة بعلبك الهرمل في البقاع إلى الانتخابات النيابية 2022، زاعمين بعدم قانونية هذا الترشيح اذ ان المرشحين مدعى عليهم في ملف انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 .



يطرح هذا التفاعل إشكالية مدى قانونية ترشح مطلوبين الى التحقيق القضائي مثل قضية ترشح النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر. قام فريق التحقق من المعلومات في مهارات نيوز بمراجعة القوانين الانتخابية لهذه الناحية. في مراجعة لقانون الانتخابات رقم 44 بتاريخ 17/6/2017 في المادة الثامنة منه حول الشروط التي تمنع من الترشح، لا تتضمن هذه المادة أي فقرة متعلقة بحرمان المدعى عليهم قضائيا من الترشح إلى الانتخابات النيابية. إذا، قانونيا يمكن للمدعى عليهم بالترشح للانتخابات النيابية اذ ان "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

### الخبر الثالث: قانونية التبرعات

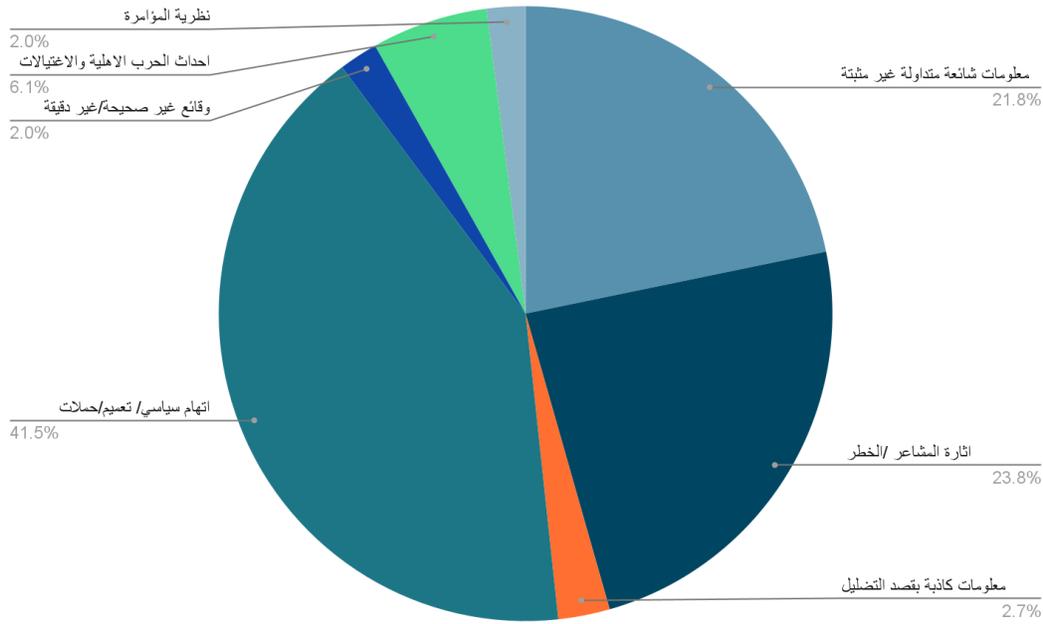
تساءل رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحاتهم على فيسبوك، عن مدى قانونية تقديم التبرعات من قبل المرشحين للانتخابات. تطرح هذه التساؤلات إشكالية مدى قانونية هذه التبرعات: فيجيز قانون الانتخابات للمرشح، في المادة 60 المتعلقة بالإنفاق والتمويل، أن ينفق من أجل حملته الانتخابية مبالغاً من أمواله الخاصة.

وبحسب قانون الانتخابات، عند تقدم أي مرشح للانتخابات عليه إعطاء اسم مدقق حسابات حملته الانتخابية الذي يتوجب عليه في نهاية كل شهر التقدم ببيان حسابي لهيئة الإشراف على الانتخابات. وفي نهاية الفترة الانتخابية يتقدم المدقق ببيان حسابي شامل عن كل المصاريف الانتخابية. ولكن الخطوات المعتمدة من قبل هيئة الإشراف على الانتخابات للتدقيق بالمعلومات الواردة بهذه البيانات غير معروفة. إذا، هذه التبرعات من المفترض أن تحتسب ضمن سقف الإنفاق الانتخابي، ولكن ما من دلائل أنها كلها تحتسب، كما أنها أيضاً مخالفة لقانون الانتخابات في ظل غياب آلية لمراقبة إنفاق الأشخاص والأحزاب والمجموعات على مدى السنوات السابقة.



- نتائج الرصد وتحليلها:

بحسب البيانات التي تم رصدها من خلال تقنية الاصغاء الى المجتمعات المحلية Social listening عبر مجموعات واتساب ومواقع التواصل الاجتماعي المفتوحة ومنها تويتر وفيسبوك وانستغرام وتيك توك، ومجموعات التركيز، بدا أن تفاعلات ومشاركة الناس كانت أقرب الى ردود فعل أكثرها سلبية مع اقتراب موعد الانتخابات.



فمن خلال رصد الشائعات والأخبار مغلوبة تمت مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقد تنوعت المعلومات المتداولة كما يتبين اعلاه بين سبعة أنواع من أخبار وتفاعلات متعلقة بالانتخابات النيابية تمت مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث هيمنت الاتهامات السياسية والتعميم (٤١.٥%) والمعلومات غير المثبتة (٢١.٨%) في تفاعلات الناس كما والتفاعلات المثيرة للمشاعر والعواطف (٢٣.٨%). كما تم تداول اخبار فيها من التشهير او تمجيد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، مثل استعادة أحداث الحرب الأهلية (٦.١%)، تداول





من خلال رصد تصاريح المرشحين وتفاعلات الناخبين عبر تطبيق تويتر، يحدد المخطط أعلاه الهاشتاغ الأكثر تداولاً بين الرأي العام بحسب البيانات المرصودة ومنها: انتخابات ٢٠٢٢، رفضاً للعملة، حزب، بصوتك بتواجه، ... ولكن بالرغم من اهتمام الناس بهذه المواضيع إلا أن التفاعل الشعبي مع هذه التصريحات والخطابات بات معاكساً وسلبياً، وتركز في محاور محددة:

### تكهنات حول حدوث أو تطيير الانتخابات

عززت الأوضاع السياسية وسوء التنسيق والتأخر في التحضير للانتخابات النيابية دعم سيناريو تطيير الانتخابات، خصوصاً في ظل وضع أمني حساس شعر به الناس. عزز هذا السيناريو غياب التحضيرات الإدارية والمالية الأساسية التي تسهل العملية الانتخابية مثل عدم جاهزية الآلية المعتمدة من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية لإتمام انتخابات المغتربين من ناحية، والدعوى القائمة مع حاكم مصرف لبنان والتي تعرقل وجوب فتح الاعتمادات المصرفية اللازمة والأموال الضرورية لإجراء الانتخابات من ناحية أخرى. إذ بدأ الرأي العام يتربص بإمكانية إلغاء الانتخابات مع ما سيلحق هذا الحدث من خللٍ في الوضع الأمني وتدهور في الوضع الحالي.

### عدم الاقتراع والامتناع عن المشاركة في الانتخابات

بالرغم من احتمالية التغيير التي قد تنتج عن هذه الانتخابات، إلا أن غياب الأمل وتردد الناخبين حول القوى التغييرية الجديدة المرشحة للانتخابات دفعت هؤلاء إلى الاستسلام للواقع: وبحسب البيانات المرصودة، ومع اقتراب موعد الانتخابات، بدأ ان الخوف الأكبر للناخبين يتمحور حول بقاء الطبقة السياسية الحالية في البرلمان وإمكانية تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى الأسوأ. يمكن تفسير غياب الاندفاع لدى الناس وضعف أملهم بتغيير الوضع القائم بعدة أسباب:

أولاً، في غياب قانون انتخابي وبيئة قانونية تعزز المحاسبة والمواطنة يرى الناخبون صعوبة إجراء انتخابات غير مبنية على المحسوبية والبطانوية. ثانياً، لم يساعد تشردم أحزاب الثورة وعدم تضامنهم في لوائح موحدة في حث الناخبين على الأمل بالتغيير إذ رأوا صعوبة واستحالة خرق المستقلين والأحزاب الناشئة للوائح الأحزاب التقليدية التي تهيمن بناخبها وداعميها على المناطق الكبرى الحزبية والبطانوية.



لذا وبالرغم من أن هذه الانتخابات قد تكون فرصة للتغيير، إلا أن توجه الناس اخذ يميل نحو عدم الاقتراع أو استعمال الأوراق البيضاء لإظهار نقمة الناخبين على الاحزاب التقليدية والمرشحين التقليديين.

### سيناريو الرشاوى الانتخابية

اتسم شهر نيسان باخبار ومعلومات متداولة تقضي بان الحملات الانتخابية وسيناريو شراء الأصوات بدأ يظهر وبطرق عديدة. فمن أكثر ما تداوله الناخبون هي كلفة توزيع الرشاوى والمساعدات من قبل المرشحين للناخبين ومنها التداول عن ثمن الصوت الانتخابي الذي تم تسعيره بالدولار الكاش أو المساعدات والخدمات كدفع أقساط المدارس والمستشفيات وغيرها.

كما شهدت هذه الفترة تداول معلومات حول توجه بعض الناخبين أنفسهم الى المرشحين لطلب خدمات معينة او مبالغ معينة لقاء أصواتهم على خلاف ما كانت عليه العادة في الدورات السابقة حيث كان المرشحون هم المبادرون. وبذلك كثرت المعلومات حول ناخبين توجهوا إلى المرشح عارضين التصويت له مقابل الخدمة المطلوبة، التي قد تكون عبارة إما عن مواد غذائية أو طبابة أو تأمين أدوية وبنزين أو دفع مستحقات مالية متوجبة على الناخب.

### التحقق من أخبار مغلوبة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برزت عدة أخبار تم تداولها في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتطرح هذه المواضيع والمعلومات المتداولة إشكاليات قانونية في إطار التحضير للانتخابات وعمل الحملات الحزبية خلال هذه الفترة. وقام فريق التحقق في مهارات نيوز بالتدقيق من هذه الإشاعات:



## ● من الناحية القانونية

فمن الناحية القانونية، برزت العديد من الشائعات التي تمحورت حول محاكمة وزراء ونواب سابقون أمام القضاء بقضايا الفساد ما قد يؤثر على العملية الانتخابية وعلى احتمالية تطهيرها. أيضا، برزت العديد من التساؤلات والشائعات حول قانونية وحق اقتراع فئات محددة من المجتمع وركزت على اقتراع الاعلاميين والصحافيين قبل يوم الاستحقاق الانتخابي من ناحية، وتأمين مراكز اقتراع مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل عملية اقتراعهم من ناحية اخرى، خصوصا أن مشاركة هذه الفئات له تأثير أساسي على مسار نتائج الانتخابات.

كما تم تداول الناس للعديد من التساؤلات حول قانونية إرسال الشركات لرسائل نصية متعلقة بالانتخابات النيابية وعلاقتها من ناحية احترام قانون خصوصية الأفراد التي تنص عليها المادة ١٢ و ١٤ من قوانين حقوق الإنسان. اما وبعد تداول العديد من الشائعات لاحتمالية تطهير الانتخابات، برزت مشاركة من قبل الناخبين لتساؤلات حول التمديد للمجالس البلدية والذي تبين انه غير قانوني وغير دستوري في حال عدم وجود ظروف استثنائية، خصوصا مع القدرة الواضحة على إجراء الانتخابات النيابية.

## ● من الناحية الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية، تمحورت الشائعات حول مواضيع مرتبطة بالاتفاقات بين مصرف لبنان مع صندوق النقد الدولي خصوصا في إطار توحيد سعر الصرف بين السوق الشرعي والسوق السوداء، أيضا تأمين النفقات والأموال اللازمة لإجراء الاستحقاق الانتخابي والتدهور الاقتصادي المعيشي الذي له التأثير الأكبر على العملية الانتخابية من ناحية مشاركة الناخبين وصولهم الى مراكز الاقتراع المحددة لهم في ظل ارتفاع مستمر لاسعار المواصلات والنفط.

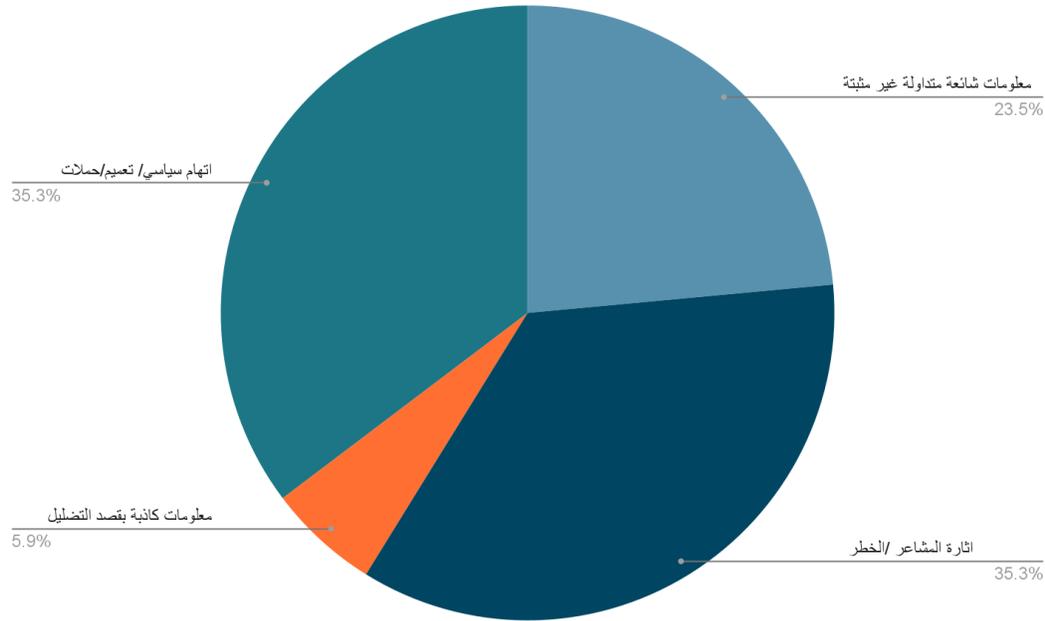
## ● من الناحية الإجرائية

أما من الناحية الإجرائية، ارتكزت الشائعات التي تم تداولها في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي حول موضوع إمكانية تأمين الكهرباء خلال الاستحقاق الانتخابي في ظل الأزمة الحالية وعلاقة هذا الموضوع بنزاهة الانتخابات خصوصا خلال عملية فرز الأصوات التي تجري بعد منتصف الليل من النهار نفسه.



## نتائج الرصد وتحليلها: تنوع بين سلبية وإيجابية تفاعلات الناس مع الانتخابات

من خلال رصد الشائعات والأخبار المغلوطة التي تمت مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبحسب البيانات التي تم رصدها في شهر يار ٢٠٢٢، تبين أن تفاعلات ومشاركة الناخبين ارتكزت في إطار إثارة المشاعر و"شد العصب" الحزبي والطائفي، أيضا في نشر الاتهامات السياسية خلال عملية الاقتراع والانتخابات على أرض الواقع.



الأخبار المتداولة ما زالت كما الشهر السابق تتوزع حول أربعة أنواع حيث حصلت الاتهامات السياسية وإثارة المشاعر على النسبة عينها (٣٥.٣٪)، يليها المعلومات والشائعات غير المثبتة (٢٣.٥٪) والمعلومات الكاذبة (٥.٩٪) في تفاعلات الناخبين والمرشحين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الخاصة.



# انتخابات\_2022



من خلال رصد مواقع التواصل الاجتماعي وتفاعلات الناخبين عبر تطبيق تويتر، يحدد المخطط أعلاه الهاشتاغ الأكثر تداولاً بين الرأي العام بحسب البيانات المرصودة ومنها: لبنان ينتخب، ثورة، سلاح حزب الله، التغيير...

أما من ناحية تحليل المعلومات والبيانات المرصودة ووضعها في إطار سياسي، فقد تركزت تفاعلات المواطنين في محاور محددة تتعلق بعمل وسائل الإعلام وعملية الاقتراع التي حملت معها تساؤلات حول نزاهة وشفافية الانتخابات:

## التأثير على الناخبين من خلال خرق الصمت الانتخابي

بالرغم من تأكيد وزارة الداخلية وهيئة الإشراف على الانتخابات على ضرورة التزام وسائل الإعلام بالصمت الانتخابي، إلا أن الناس ومناصري الأحزاب الناشئة راحوا يتداولون فيديوهات تبرز خرق مباشر من وسائل الإعلام للصمت الانتخابي وتوثق بالتالي هيمنة الأحزاب على الإعلام اللبناني ضمن استراتيجية التأثير على الناخبين.



## تكهنات حول نتائج الانتخابات

إن الحملات الانتخابية وسيناريو شراء الأصوات كما واستطلاعات الرأي التي اعتاد المرشحون تداولها برزت بنطاق واسع وبطرق عديدة قبل الانتخابات وخلال عملية الاقتراع. غابت المعايير عن نشر استطلاعات الرأي بمخالفة صريحة للقانون الانتخابي وراحت الاستطلاعات تروج لاستحالة وصعوبة حدوث أي تغيير في الأجواء السياسية وفي نتائج الانتخابات، ما شكل تضليلاً للناخبين. كما شددت هذه الاستطلاعات على تشرذم وغياب تضامن أحزاب الثورة في لوائح محددة لشد العصب الطائفي في المناطق الحزبية الكبرى والتي شهدت منافسة حاسمة مع لوائح التغيير. وبالرغم من أن المشاركة الكثيفة نسبياً للمغتربين في الانتخابات أعطت املاً وفرصة للتغيير قبل انتخابات المقيمين، إلا أن الناس كانوا يشككون في نزاهة الانتخابات ودور هيئة الإشراف على الانتخابات في ظل سيطرة الأحزاب على الأجواء الأمنية، والاقتصادية والإعلامية قبل وخلال الانتخابات.

## المخالفات "علناً" خلال الانتخابات

حمل يوم الانتخابات في لبنان معه تفاعلات كثيرة حول المخالفات التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي بحسب المراقبين والبيانات المرصودة. فالخوف الأكبر للناخبين تمحور حول التلاعب بالنتائج من قبل الطبقة السياسية الحالية المهيمنة في البرلمان وفي مناطق محددة وتم تداول عدة أشكال من المخالفات:

- استخدام الهاتف الخليوي داخل القلم من دون تدخل من رئيس القلم
- تأخير في افتتاح قلم الاقتراع في الوقت المحدد
- تخويف وضغط على الناخبين/ات في مراكز الاقتراع
- دخول مندوبي الأحزاب ورؤساء أقلام الى داخل العازل
- قطع طرقات و صعوبة وصول المقترعين الى المراكز المحددة لهم للاقتراع
- أعمال شغب ومشاكل حزبية في محيط أقلام الاقتراع
- تعدي على مراقبين لإدارة العملية الانتخابية وصحافيين
- غياب التسهيلات اللوجيستية لعملية اقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة.





### التحقق من أخبار مغلوبة ومضللة

في إطار رصد البيانات والتحقق من المعلومات التي يتم تداولها لاسيما لناحية قانونيتها ومدى مطابقتها لقانون الانتخابات والمبادئ العامة التي تضمن نزاهة وديمقراطية الانتخابات، برز العديد من الأخبار التي تم تداولها في المجتمعات المحلية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتطرح هذه المواضيع والمعلومات المتداولة إشكاليات قانونية وإجرائية في إطار عملية الانتخابات والمخالفات خلال اقتراع الناخبين خلال أيام اقتراع المغتربين والمقيمين في لبنان. وقام فريق التحقق في مهارات نيوز بالتدقيق من هذه الاشاعات والتساؤلات:

#### ● من الناحية القانونية

من الجهة القانونية المتعلقة بالانتخابات، برزت العديد من الشائعات التي تمحورت حول العملية الانتخابية والعديد من المخالفات التي تم رصدها: فالرشاوى الانتخابية وتخطي بعض الأحزاب للحد الأقصى من الإنفاق الانتخابي برزت كمواضيع تم تداولها في المجتمعات المحلية في ظل تساؤلات عن غياب الرقابة اللازمة من هيئة الإشراف عن الانتخابات والغرامات والإجراءات التي ينص عليها القانون لحماية المساواة بين جميع الأحزاب خلال حملاتهم الانتخابية وضمانة نزاهة عملية الاقتراع.



ايضا من ناحية اعلامية، برزت العديد من التساؤلات والشائعات حول قانونية والاستثناءات المرتبطة بالتغطية الإعلامية للانتخابات والصمت الانتخابي خصوصا بعد مراجعة قانون الانتخابات الحالي رقم 44/2017، والمادة 81 التي تنص على العقوبات والغرامات عند المخالفة وتأثيرها السلبي على المقترعين.

من ناحية نتائج الانتخابات وعمليات الفرز، تطرقت العديد من الشائعات حول الإشكالية القانونية بتغيير النتائج أو إعادة العملية الانتخابية وكيفية الطعن بنتائج الانتخابات بحسب **المادة 46 من القانون رقم 243 – النظام الداخلي للمجلس الدستوري.**

### ● من الناحية الإجرائية

شهدت مواقع التواصل الاجتماعي مشاركات كثيفة من قبل المواطنين الذين نشروا العديد من الصور والفيديوهات حول المخالفات في أقلام الاقتراع: بدأت الشائعات خلال اقتراع المغتربين وتمحورت حول وجود مراكز للاقتراع لا تتسع للمغتربين اللبنانيين الراغبين بالمشاركة بالعملية الانتخابية وما يشكل عائقاً كبيراً لإستقبال عدد كبير من الناخبين.

ومع انتهاء عملية اقتراع المغتربين، انتشر عبر المواقع الإخبارية صور وأخبار تفيد بأن الشركة التي تقوم بعملية نقل صناديق الاقتراع من الخارج إلى لبنان، قد أعلنت عن أن بعض هذه الصناديق متوقّعة وصولها إلى لبنان في 17 أيار، أي بعد يومين من انتهاء عملية الاقتراع في لبنان يوم الأحد 15 أيار، مما يطرح التساؤلات والشك حول احتمالية التلاعب بأصوات المغتربين.

أما خلال عملية اقتراع المقيمين، انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي صوراً وأخباراً عن مخالفات عديدة منها عن مواطنين ومندوبين توجهوا مع مواطنين آخرين إلى خلف العازل الانتخابي 2022، وقد وثّقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) هذه الممارسات. فان ظهور مندوبين مع مواطنين آخرين خلال عملية اقتراعهم تطرح إشكالية تطبيقية في نزاهة وشفافية الانتخابات بحسب **المادة 95 من قانون الانتخابات الحالي رقم 44/2017.**

ايضا، انتشار صور لورقة الاقتراع، من وراء العازل بعد استخدام الهاتف خلال عملية الاقتراع يطرح إشكالية في إجراء عملية الانتخابات من ناحية شفافيتها خصوصا ان مبدأ سرية الاقتراع

والتعميم الصادر عن وزارة الداخلية في 11 أيار لما ورد في الفقرة الرابعة من المادة 95 ينص بإلغاء صوت كل من يقوم بتصوير قسيمة الاقتراع الرسمية.

إضافة إلى الاخبار المرتبطة بالمخالفات، تساءل المواطنون حول قانونية تجديد جواز سفر عادي صالح فقط للتصويت في الإنتخابات النيابية بـ200 ألف ليرة لبنانية الذي **وَقَّع عليه رئيس الجمهورية ميشال عون في المرسوم رقم 9128 تاريخ 12/5/2022.** فبحسب المادة **1** منه، ينص القانون على إمكانية تجديد جواز السفر للإنتخاب محليا، ولجهة إمكانية إصدار الجريدة الرسمية متى دعت الحاجة إلى ذلك، لتسهيل وتشجيع الناس على المشاركة في الانتخابات.





للمزيد من المعلومات أو لارسال شائعات،  
يرجى التواصل معنا

[FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM](mailto:FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM)

[INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG](mailto:INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG)



هذا المشروع بالتعاون مع:



**LADE**  
LEBANESE ASSOCIATION  
FOR DEMOCRATIC ELECTIONS

**SUPPORTED BY:**



Government of the Netherlands